

## السلام من القاعدة إلى القمة: بحث حول تصورات المجتمع المدني لمعنى استدامة السلام للسكان المحليين، وخاصة النساء على المستوى المحلي

### ملخص تنفيذي

المؤلفة الرئيسية: آجنيشكا فال-دوترا  
 سانتوس  
 مساهمتان: دينا لافيها ومليكة إيبر  
 وبراتيا خاتال

المحررة: مافيك كابريرا-باليزا

أعد التقرير بدعم من:



تشكر الشبكة العالمية للنساء بانبات السلام شركائها ومنسقي البحوث الفُطريين: شبكة النساء الأفغانيات وناريبو كفو في بنغلاديش وفاونتين إسوكو في بوروندي وشبكة النساء للسلام والأمن - كندا والشبكة الوطنية للنساء في كولومبيا وسكرتارية المنظمات النسوية غير الحكومية في ليبيريا ومنظمة معاً نبنها في ليبيا وفكر في السلام في مالي ومركز تعليم السلام في الفلبين والمنظمة الوطنية للنساء في سيراليون ومنظمة إيف من جنوب السودان والعملية 1325 في السويد ومركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا ومركز تنمية الديمقراطية في أوكرانيا

إن الوعد بـ "صون السلم والأمن الدوليين"<sup>1</sup> هو أحد أهم وعود الأمم المتحدة، كما يُعدّ ضمان السلام أحد أهم المهام الواقعة على عاتقها. مع ذلك، برهن الواقع أن هذا الوعد عسير المنال، إذ لا يزال النزاع وعدم الاستقرار منتشرين في جميع أنحاء العالم. ووفقاً لمؤشر السلام العالمي لعام 2018 "استمر السلام العالمي في التدهور للعام الرابع على التوالي (...). نتيجةً للاستبداد المتنامي، والنزاعات التي لم تُحل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتنامي عدم الاستقرار السياسي في جميع أنحاء العالم"<sup>2</sup>.

شهدت السنوات الأخيرة العديد من الأزمات الأمنية الكبيرة، مثل القتال المستمر ضد الدولة الإسلامية في العراق وسوريا؛ وأزمة الروهينجا، حيث فر مئات الآلاف بجلدهم من الاضطهاد في ميانمار إلى الدول المجاورة مثل بنغلاديش؛ علاوةً على ازدياد التدهور الأمني في 92 دولة<sup>3</sup>. حتى البلدان التي وقعت فيها اتفاقيات سلام- مثل كولومبيا والفلبين- عانت من التنفيذ البطيء والمتعسر لهذه الاتفاقيات، وما زالت مستويات العنف وانفراط الأمن مرتفعة. وتعيق أشكال أخرى من انعدام الأمن- مثل تقلص الفضاء الديمقراطي، الاضطهاد، اعتقال أو حتى قتل نشطاء حقوق الإنسان- تحقيق المجتمع السلمي في الدول التي تعاني من النزاع المسلح. تترتب على الفشل في تحقيق السلام والمحافظة عليه آثار مدمرة على حياة ملايين البشر. لقد وثقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، اعتباراً من يونيو/حزيران 2017، أن 68.5 مليون شخص أُجبروا على الفرار من منازلهم<sup>4</sup>. كما تم توثيق الأثر السلبي للنزاع المسلح على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية<sup>5</sup>.

نحن بحاجة إلى فعل ما هو أفضل فيما يتعلق بدور النزاع وبناء السلام. إقراراً لذلك، طلب رئيس الجمعية العامة ومجلس الأمن في عام 2014 من فريق خبراء استشاري مراجعة هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

**نحن بحاجة إلى فعل ما هو أفضل فيما يتعلق بدور النزاع وبناء السلام.**

1 ميثاق الأمم المتحدة، الديباجة، أنظر <http://www.un.org/en/sections/un-charter/un-charter-full-text/>  
 2 معهد الاقتصاد والسلام، "مؤشر السلام العالمي 2018"، أنظر <http://visionofhumanity.org/app/uploads/2018/06/Global-Peace-Index-2018-2.pdf>  
 3 نفسه  
 4 مفوض الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، أنظر <http://www.unhcr.org/figures-at-a-glance.html>  
 5 الأمم المتحدة، أنظر 2014 *Millennium Development Goals Report*.

قادت المراجعة التي انتهت في عام 2015 إلى اعتماد القرار رقم 2282 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وكذلك قرار آخر متطابق معه بشكل كبير هو قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 262/70، والذي قدم مفهوم استدامة السلام. طرح القراران رؤية لبناء السلام تقوم على سياق محدد، وذات دوافع محلية، وتتطلب الاتساق والتنسيق والإجراءات المتضافرة عبر منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين.

تمثل استدامة السلام جدول أعمال جريء وجديد. وبرغم أن هذه الاستدامة رائدة من نواحي عديدة، إلا أنها تماثل المقاربة التي تستخدمها المنظمات المحلية لحقوق المرأة وغيرها من مجموعات المجتمع المدني، لا سيما في جهودها لتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن (WPS). تتسق الشبكة العالمية للنساء بانبات السلام (GNWP)، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بحثاً عالمياً بهدف استقصاء وتحليل منظورات النساء في المجتمع المدني بشأن معنى "استدامة السلام"، وكيف يتعين تفعيلها. وقد أُجريت مقابلات مع مصادر رئيسية مطلعة ومناقشات مجموعات التركيز في أفغانستان وبنغلاديش وبوروندي وكندا وكولومبيا وليبيريا وليبيا ومالي والمكسيك والفلبين وسيراليون وجنوب السودان والسويد وسوريا وأوكرانيا. كما تم إجراء مسح متعدد اللغات في هذه البلدان وخارجها - حيث ورد أكثر من 1000 رد من 48 دولة. في المحصلة، تم الوصول إلى أكثر من 1600 من المجيبين من 50 دولة من خلال الدراسة الاستقصائية، و المقابلات مع المصادر الرئيسية المطلعة و مناقشات مجموعات التركيز.

## النتائج الرئيسية

**النتيجة الرئيسية 1:** لا ينبغي اختزال تعريف السلام في معنى عدم وجود حرب أو نزاع مسلح. بالنسبة للمجتمع المدني النسائي في جميع أنحاء العالم، فإن الأمن الإنساني والتنمية والحكم الرشيد والمجتمع المتناغم، الذي يعتمد على حل النزاعات عبر اللاعنف، هي الجوهر الحقيقي للسلام.

**النتيجة الرئيسية 2:** يجب أن يركز جدول أعمال استدامة السلام على التغييرات طويلة الأجل، مثل دعم المؤسسات الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة؛ وتعزيز "ثقافة السلام"، وتحدي الاستجابة العسكرية للنزاع؛ وتنفيذ برامج التنمية المستدامة؛ وضمان الوصول إلى التعليم وفرص العمل.

**النتيجة الرئيسية 3:** لقد حدث تقدم كبير في إدماج المرأة في عمليات السلام الرسمية وغير الرسمية. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى ضمان شمول عملية الدمج لجميع النساء - وعلى وجه الخصوص الشباب والنساء ذوات الاحتياجات الخاصة، ونساء الشعوب الأصلية، واللاجئات، والنازحات، وغير ذلك من الفئات المهمشة، وأن تتعدى أدوارهن مجرد المراقبة أو إساءة النصح لكونهن صاحبات تأثير رئيسي ومشاركات في صنع القرار.

**النتيجة الرئيسية 4:** تمثلت التحديات الرئيسية لمشاركة المرأة في التالي: الثقافة الأبوية والمواقف الاجتماعية، والنقص في عدد النساء المشاركات في صنع القرار السياسي، وانخفاض مستويات التعليم والوعي، ونقص الموارد والفرص. وتتمثل إحدى الإستراتيجيات الرئيسية للتصدي لهذه التحديات في تهيئة ظروف ومنصات مواتية للمشاركة الفعالة للمرأة على المستوى القاعدي.

**النتيجة الرئيسية 5:** تتسم مشاركة المرأة في تنفيذ اتفاقيات السلام، بشكل عام، بأنها أضعف من مشاركتها في مفاوضات السلام. إن الافتقار إلى الإرادة السياسية، والدعم غير الكافي من الحكومة والمانحين والمجتمع الدولي بشكل أعم، مثلت التحديات الرئيسية - حيث أبرزت هذه النقائص الحاجة إلى مواصلة الضغط من أجل مشاركة المرأة على المدى الطويل، أي في العمليات التي تلي توقيع اتفاقية السلام.

**النتيجة الرئيسية 6:** عندما تشارك النساء في تنفيذ اتفاقية السلام، فإنهن يساعدن في ضمان تنفيذ الاتفاقية، خاصةً على المستويات المحلية؛ وكذلك في ضمان أن الاتفاقية تعود بالفائدة على الجميع. وفي حالة عدم وجود اتفاقات سلام، تعمل النساء على المستوى القاعدي للدعوة إلى السلام ومناصرته؛ إلى جانب تقديم الإغاثة وتعزيز التنمية.

**النتيجة الرئيسية 7:** يحتاج المانحون إلى ضمان قدر أكبر من الشمول في برامجهم - المجتمعات المحلية، وخاصةً النساء اللاتي لم يتم إدراجهن بشكل كافٍ في تصميم البرامج وتخطيطها وتنفيذها. كما تبرز الحاجة أيضًا إلى المزيد من البرامج المصممة خصيصًا لتعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في صنع القرار وعمليات السلام.

## التوصيات

- 1. الإقرار بأن السلام هو أكثر من مجرد عدم وجود حرب، يجب على الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني ضمان تركيز مبادرات استدامة السلام على أهداف طويلة الأجل، مثل تقوية مؤسسات الدولة؛ وتعزيز ثقافة السلام وحل النزاعات عبر اللاعنف؛ وتشجيع الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك الصحة والتعليم؛ وتوفير التمكين الاقتصادي وفرص العمل. وهذا يتطلب تعزيز الصلة بين جهود السلام والأمن، بما في ذلك وعلى وجه الخصوص جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، والتنمية والعمل الإنساني. (انظر النتائج الرئيسية 1 و 2)**
- 2. يجب على الأمم المتحدة ممارسة الضغط على الحكومات لضمان المشاركة المجدية للمرأة في مفاوضات السلام الرسمية، وفي صياغة وتنفيذ اتفاقيات السلام والانتقالات السياسية، وكذلك ضمان تمثيل المجتمع المدني النسائي والمرأة من خلفيات مختلفة بشكل عادل. (انظر النتائج الرئيسية 3 و 4)**
- 3. يجب على الأمم المتحدة والدول الأعضاء إنشاء منصات مؤسسية ومرنة للمجتمع المدني النسائي، وخاصة النساء على المستوى المحلي، للمشاركة بشكل جدي في مفاوضات السلام الرسمية وغير الرسمية. (انظر النتائج الرئيسية 3 و 4)،**
- 4. يجب على الدول الأعضاء التوقف عن دعم واستخدام العنف والتدخلات العسكرية كوسيلة لحل النزاعات. يجب على الدول الأعضاء أيضًا ضمان عدم مساهمتها في الاتجار غير المشروع بالأسلحة، وعضواً عن ذلك، دعم مبادرات اللاعنف التي يقودها المجتمع المدني في حل ودرء النزاعات. (انظر النتيجة الرئيسية 1)**
- 5. يجب على الأمم المتحدة والمجتمع المدني مراقبة ومساءلة الحكومات حول التنفيذ الشامل لاتفاقيات السلام وكذلك القوانين والسياسات الأخرى المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والسلام والأمن، بما في ذلك قرارات جدول أعمال المرأة والسلام والأمن واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). (انظر النتيجة الرئيسية 5)**
- 6. يجب على الأمم المتحدة والدول الأعضاء ضمان إشراك المرأة، خاصةً الشبابات، والنساء بمختلف قدراتهن، ونساء الشعوب الأصلية، واللاجئات، والنازحات، والفئات المهمشة الأخرى، مشاركة كاملة في جميع مراحل تنفيذ اتفاقات السلام، وبناء السلام، ومبادرات استدامة السلام. وضمان سماع أصواتهن والاعتراف بمساهماتهن ودعمها. يجب أن**

يراقب المجتمع المدني الأمم المتحدة والدول الأعضاء باستمرار ويحاسبها حول هذه المسألة. (انظر النتائج الرئيسية 3 و 7)

**7. يجب على المجتمع المدني في البلدان التي لم تشهد نزاعاً مسلحاً في تاريخها القريب تنظيم برامج لتبادل الخبرات مع المجتمع المدني المحلي والمجتمعات القاعدية في البلدان المتأثرة بالنزاعات والبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، لتعزيز التضامن وبناء القدرات ووضع استراتيجيات مشتركة لمناصرة استدامة السلام. (انظر النتائج الرئيسية 4 و 5).**

**8. يجب على الأمم المتحدة والدول الأعضاء ومجتمع المانحين دعم المشاركة الجادة للمرأة في تنفيذ اتفاقيات السلام بعد التوقيع عليها. من المهم، إن لم يكن الأكثر أهمية أن يتم ضمان مشاركة النساء في قيادة تنفيذ اتفاقيات السلام، وإزالة الحواجز الاجتماعية والثقافية والمؤسسية التي تحول دون مشاركتهم، بما في ذلك الأعراف المتعلقة بالنوع الاجتماعي، ونقص الموارد، وعدم وجود آليات واضحة للتنفيذ. (انظر النتائج الرئيسية 5 و 6).**

**9. يجب على مجتمع المانحين زيادة التمويل المخصص لبناء السلام ودرء النزاعات واستدامة السلام، لا سيما بقيادة المجتمع المدني النسائي، والتأكد من أن هذا التمويل طويل الأجل ويمكن التنبؤ به. كما يجب جعل هذا التمويل مرناً ومتاحاً للمنظمات المحلية؛ ومتاحاً في جميع مراحل استدامة السلام - قبل وأثناء وبعد النزاع. (انظر النتيجة الرئيسية 7).**

في عشية الذكرى العشرين لقرار مجلس الأمن رقم 1325، والذكرى الخامسة والعشرين لخطة عمل بكين، والذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس الأمم المتحدة، يصبح التفكير في أنجع السبل لمنع النزاعات وبناء السلام والحفاظ عليه أكثر أهمية من أي وقت مضى.

إن الاهتمام الكبير والاستجابة المتحمسة للبحث يبعثان برسالة واضحة من طرف النساء على المستوى المحلي: "نريد لأصواتنا أن تُسمع! نريد أن نكون جزءاً من المناقشات وصنع القرار على المستوى العالمي بشأن استدامة السلام!". يلخص هذا التقرير النتائج والتوصيات الرئيسية للبحث، ونأمل أن يصبح هذا التقرير مرجعاً مفيداً لصانعي السياسات والقرارات في وضع السياسات والبرامج المعنية بتحقيق ترجمة عملية لجدول أعمال استدامة السلام. ونأمل أيضاً أن يؤثر التقرير على الالتزامات التي سيتم التعهد بها قبل الذكرى العشرين لقرار مجلس الأمن رقم 1325 والاحتفال بذكرى بكين +25 وما يلي ذلك من مداخلات.

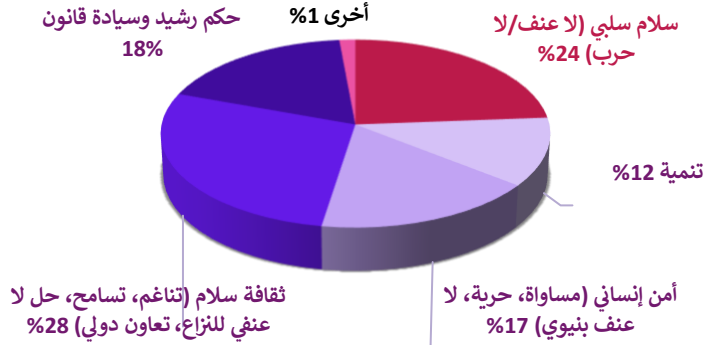
**إن رسالة المجتمع المدني للنساء على المستوى المحلي واضحة: " نريد أن تكون أصواتنا مسموعة في المناقشات وصنع القرار بشأن استدامة السلام"**

## التحليل

**النتيجة الرئيسية 1- لا ينبغي اختزال تعريف السلام في معنى عدم وجود حرب أو نزاع مسلح. بالنسبة للمجتمع المدني النسائي في جميع أنحاء العالم، فإن الأمن الإنساني والتنمية المستدامة والحكم الرشيد والمجتمع المتناغم، الذي يعتمد على حل النزاعات عبر اللاعنف، هي دعائم السلام.**

عندما تم طرح السؤال عما يعنيه أن يكون المجتمع سلمياً، عمد أقل من ربع المجيبين (أو 25 في المائة) إلى تعريف السلام بعبارات سلبية- بوصفه عدم وجود الحرب أو العنف. كما تمت الإشارة إلى عوامل أخرى هي: الحكم الرشيد وسيادة القانون (18 في المائة)؛ الأمن الإنساني، والذي تم تعريفه بوصفه المساواة والحرية وغياب العنف الهيكلية (17 في المائة)، والتنمية (12 في المائة). ذكرت أكبر مجموعة من المجيبين (28 في المائة) أن السلام يعني وجود "ثقافة سلام"- أو، كما أشار أحد

### ما هو معنى أن يكون المجتمع سلمياً؟



المشاركين البورونديين في مناقشة لإحدى مجموعات التركيز: "ثقافة اللاعنف والحل الشامل للنزاع".

تشمل التحديات الرئيسية التي تواجه السلام: الحكم الرديء (غياب الشفافية، والإقصاء، والحكم الاستبدادي)؛ والانقسامات والتوترات في المجتمع؛ وعدم المساواة بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين؛ والسلوكيات السلبية (مثل الجشع، عدم التسامح، والكراهية)، والافتقار إلى التعليم. أشار أربعة في المائة فقط من المجيبين إلى أن انعدام الأمن هو التحدي الرئيسي للسلام، رغم أن هذه النسبة كانت أعلى في البلدان التي تعاني حالياً من النزاع، مثل سوريا (8 في المائة). وفي ذات الوقت، حدد 13 في المائة من المجيبين (24 في المائة من المجيبين من سوريا) الثقافة العسكرية والاستثمار في النزاع لخدمة المصالح الخاصة، من جانب الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية، بوصفها تحديات في مواجهة السلام. كما أشار المشاركون في إحدى مجموعات التركيز في ليبيا إلى أن انتشار الأسلحة وانخراط الميليشيات العسكرية في العمل السياسي يمثلان التحدي الرئيسي للسلام، في حين أبرز المشاركون في إحدى مجموعات التركيز في مالي إلى نزع سلاح الشباب باعتباره التوصية الرئيسية لبناء سلام دائم.

**النتيجة الرئيسية 2: يجب أن يركز جدول أعمال استدامة السلام على التغييرات طويلة الأجل، مثل دعم المؤسسات الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة؛ وتعزيز "ثقافة السلام"، وتحدي الاستجابة العسكرية للنزاع؛ وتنفيذ برامج التنمية المستدامة؛ وضمان الوصول إلى التعليم و فرص العمل**

بالنسبة للمجتمع المدني النسائي فإن "استدامة السلام" تعني إجراء تغييرات تحويلية طويلة الأجل لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع من خلال التالي:

### قوانين قوية ومؤسسات شاملة (40 في المائة)

"يجب أن يعي الناس أن إنفاذ القانون موجود من أجل سلامتنا ويمكننا طلب المساعدة من جهات إنفاذ القانون في أي وقت." (مشارك في مجموعة التركيز، بنغلاديش)

"لا يمكن أن يكون الأمن مستداماً في غياب القضاء الفعال. تمثل أنظمة المساءلة عاملاً رئيسياً في الحد من الانتهاكات الأمنية و معالجة جذورها" (مشارك في مجموعة التركيز، ليبيا)

### تعزيز "ثقافة السلام" (15 في المائة)



"الحفاظ على السلام تحتاج إلى] تثقيف الشباب بحيث يؤمنون أن حل النزاعات عبر الطرق اللاعنفية هو السبيل الوحيد للمضي قدماً" (مشارك في مجموعة التركيز، السويد)

اقتصادات مستقرة، والحصول على الخدمات والعمالة (12 في المائة)



### تعزيز الصلة بين السلام والتنمية: دروس من الميدان

كما أوضح المجيبون من نقاشات مجموعات التركيز في حلب، سوريا، "توَدّ التنمية المستدامة الاستقرار في المجتمع وتسمح للأفراد بتحقيق الرفاه الشخصي، مما يقلل من جاذبية الحرب والصراع". وعلى نفس المنوال، أكد المشاركون في نقاشات مجموعات التركيز في مالي أن "من المهم ضمان حصول المجتمعات على الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم الشامل والبنية التحتية الجيدة والعمل، حتى يتمكنوا من بناء قدرتهم على مواجهة النزاعات". تشمل الجوانب الرئيسية للتنمية التي سلط الضوء عليها باعتبارها جوانب أساسية في الحفاظ على السلام ما يلي:

#### • الوصول العادل إلى الموارد

"إن الشركات الربحية متعددة الجنسيات التي تقع مقراتها في البلدان المتقدمة تستخدم الموارد غير المتجددة في البلدان النامية بطريقة غير فعالة، مما يزيد من فرص الصراع" (مشارك في نقاشات مجموعات التركيز، بنغلاديش)

#### • حماية البيئة

"التنمية المستدامة تتطلب توشي الحذر بشأن البيئة التي تمنحنا الموارد الطبيعية. إذا لم نكن حذرين بشأن البيئة، فسيكون الصراع حتمياً لأن المجتمع المحلي لا يشعر أنه مستفيد من الموارد الموجودة في محيطه" (مشارك في نقاشات مجموعات التركيز، جنوب السودان)

"يؤثر تغير المناخ على المحاصيل، مما يزيد الفقر ويزيد معدلات الجريمة والنهب" (المشاركون في مناقشات مجموعات التركيز، بوروندي)

#### • تعليم الشباب وتوظيفهم

"إتاحة فرص التعليم والتوظيف للشباب تمنعهم من الدخول في منظمات خارجة على القانون وإرتكاب الجريمة" (أحد المشاركين في نقاشات مجموعات التركيز، كولومبيا)

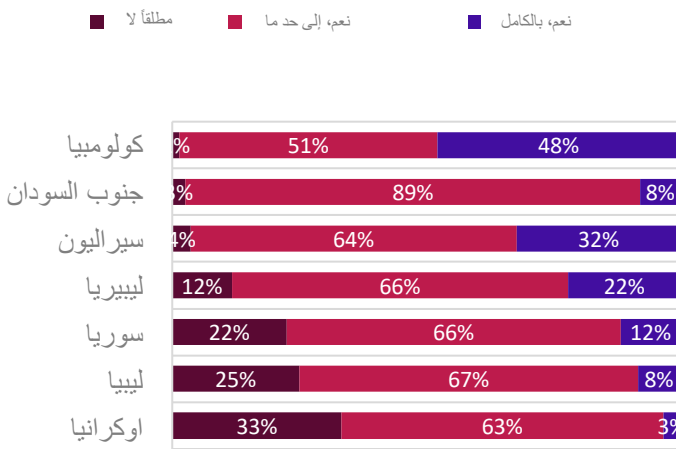
تدمج الناشطات بالفعل أنشطة التنمية في عملهن في مجال بناء السلام، مما يعزز العلاقة بين السلام والتنمية. على سبيل المثال، "عملت منظمات المجتمع المدني النسائية بجد من أجل الانعاش الاقتصادي، خاصة بالنسبة للمقاتلين المسرحين" في بوروندي. وتساعد المنظمات النسائية أيضاً النساء الأخريات على تحقيق التمكين الاقتصادي والاستقلال من خلال جمعيات الادخار، على سبيل المثال. عندما تسرب الكثير من الأطفال من المدارس في مجتمع كاباسازي في بوروندي، نظمت النساء جمعيات للإقراض والادخار، مما سمح للنساء الأخريات بتوليد الدخل وإرسال أطفالهن إلى المدرسة.

في أعقاب اندلاع أعمال العنف في شيتاغونغ، بنغلاديش في أبريل 2017، احترقت مئات المنازل والموارد. تقدم المجتمع المدني المحلي، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "لإرساء السلام بنهج مختلف. فهم يخططون لإنشاء ثلاثة آبار أنبوبية ومحطات طاقة تعمل بالطاقة الشمسية لصالح مجتمع لوجود الذي يقيم في منطقة نائية جداً ولا تتمتع سوى بموارد شحيحة. وستجبر هذ التجهيزات المجتمع على تقاسم موارد المياه والطاقة، مما يسهم في تخفيف التوترات المجتمعية". ولتحقيق الوعد بالحفاظ على السلام، يجب الاعتراف بهذه المبادرات ودعمها.

"عندما يكون بوسع المواطنين، [خاصة النساء]، إدارة أعمالهم، والحصول على سبل العيش المزدهرة، والوصول إلى الاحتياجات الأساسية مثل التعليم والصحة والغذاء والأمن والبنية التحتية الجيدة والعدالة وتكافؤ الفرص، فسوف يفكرون مرتين قبل الانخراط في النزاع" (مجموعة التركيز، جنوب السودان).

**النتيجة الرئيسية 3:** لقد حدث بعض التقدم في إدماج المرأة في عمليات السلام الرسمية وغير الرسمية. ومع ذلك، تظل النساء مستبعدات في العديد من عمليات السلام. وعلاوة على ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى ضمان شمول عملية الدمج لجميع النساء - وعلى وجه الخصوص الشباب والنساء ذوات الاحتياجات الخاصة، ونساء الشعوب الأصلية، واللاجئات، والنازحات، وغير ذلك من الفئات المهمشة، وأن تتعدى أدوارهن مجرد المراقبة أو إسداء النصح ليصبحن صاحبات تأثير رئيسي ومشاركات في صنع القرار.

#### هل أشركت النساء في عملية السلام الرسمية؟



أقر المشاركون في الاستطلاع بأهمية زيادة مشاركة المرأة في مفاوضات السلام. و أفاد 60 في المائة من المجيبين بأن النساء تم إشراكهن، إلى حد ما، في مفاوضات السلام الرسمية في بلدانهم، مثل المجلس الأعلى للسلام الأفغاني، وعملية الحقيقة والمصالحة الخاصة بالسكان الأصليين في كندا، ومنتدى التنشيط رفيع المستوى في جنوب السودان، وفي المجلس الاستشاري والغرفة النسائية لدعم المجتمع المدني في عملية جنيف للسلام من أجل وقف النزاع السوري. وأفاد رقم مماثل - حوالي 60 في المائة - أن النساء أدرجن في عمليات غير رسمية. بينما رأى أكثر من 10 في المائة من المجيبين أن النساء أدرجن "بالكامل" في كل من العمليات الرسمية وغير الرسمية.

ذ

ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات تعتور مشاركة المرأة. من ناحية، اعتقد 13 في المائة من المشاركين أن النساء لم يتم إشراكهن "مطلقاً" في عمليات السلام الرسمية وغير الرسمية. لقد تم التأكيد على هذا الرأي، على سبيل المثال، من قبل المشاركين في مناقشات مجموعة التركيز في مالي، حيث أشاروا إلى أنه بينما يتم إشراك النساء في رفع الوعي، لا يوجد منبر رسمي للمناقشات بين النساء والجماعات المسلحة. كما أبرز المشاركون في مناقشات مجموعة التركيز في ليبيا أن النساء لم يتم إشراكهن في الاجتماعات التي نظمتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. من ناحية أخرى، حتى في البلدان التي تم فيها إشراك النساء في مفاوضات رسمية وغير رسمية، اقتصرت المشاركة في كثير من الأحيان على دائرة ضيقة (أي "إلى حد ما"). لاحظ المشاركون في مناقشات مجموعة التركيز أن المشاركة تقتصر في الغالب على "مجموعة النخبة" من النساء، وأن الشباب والشباب بشكل عام يتعرضون للإقصاء.

**النتيجة الرئيسية 4:** تمثلت التحديات الرئيسية لمشاركة المرأة في التالي: الثقافة الأبوية والمواقف الاجتماعية، والنقص في عدد النساء المشاركات في صنع القرار السياسي، وانخفاض مستويات التعليم والوعي، ونقص الموارد والفقر. وتمثل إحدى الإستراتيجيات الرئيسية للتصدي لهذه التحديات في تهيئة ظروف ومنصات مواتية للمشاركة الفعالة للمرأة على المستوى القاعدي.

أشار المجيبون إلى الأعراف الثقافية- مثل عدم السماح للنساء بدخول الأماكن العامة، أو الحصة غير المتكافئة من العمل المنزلي غير مدفوع الأجر الموكل إليهن- بوصفها تحدي بنسبة بلغت 22 في المائة (في العمليات الرسمية) و31 في المائة (في العمليات غير الرسمية). علاوةً على ذلك، سلطَ المجيبون الضوء على أنه حتى عندما تشارك النساء فإن آرائهن تُؤخذ على نحو أقل جدية ولا تجد حظها من التقدير مقارنة بآراء الرجال.

ربط المجيبون بين مستويات التمثيل المنخفضة والفقر ونقص التمويل، على سبيل المثال، لتغطية تكاليف النقل والاتصالات والتكاليف الأخرى. وكما قالت إحدى المشاركات البورونديات في مناقشات مجموعة التركيز: "تفتقر المنظمات النسائية إلى القدرات المالية. (...). في بعض الأحيان لسنا مستبعدين من الناحية القانونية، بل بحكم الأمر الواقع".

علاوةً على ذلك، هناك نقص في وجود استراتيجيات متماسكة لإشراك المرأة في مفاوضات السلام والمفاوضات. وإذا تمت تلك المشاركة، فغالبًا ما تتسم بالعشوائية وعدم التنظيم الجيد. يمكن لوسائل الإعلام أن تلعب دوراً هاماً في تعزيز المشاركة الكبيرة للمرأة في مفاوضات السلام. أشار المشاركون في مناقشات مجموعة التركيز في خيرسون بأوكرانيا إلى أن "مفاوضات مينسك (...). لم تتم تغطيتها إعلامياً". لقد شعر جميع المشاركين بأن معلوماتهم عن العملية لم تكن مكتملة، وبالتالي- كانت ثقهم فيها مهتزة. كما أشار 9 و11 في المائة من المجيبين إلى انعدام الأمن، والخوف من العنف بوصفهما التحدي الرئيسي الذي يعيق مشاركة المرأة.

للتغلب على هذه التحديات، تتعاون مجموعات المجتمع المدني النسائية بنشاط مع النساء على المستوى المحلي، والقادة الآخرين على نفس المستوى، من خلال إنشاء شبكات من المنظمات القاعدية ودعوة الوسطاء والفرقاء إلى عمليات سلام رسمية. على سبيل المثال، تتم دعوة أعضاء الهيئة الحكومية للتنمية (الإيقاد) لحضور اجتماعات مع ناشطات السلام في جنوب السودان بهدف إيصال أصوات النساء في جنوب السودان إلى عملية السلام التي تيسرها الهيئة. يتطلب جدول أعمال "استدامة السلام" وسائل مبتكرة لتهيئة الظروف المواتية وبناء منصات للمشاركة الفعالة للمرأة على مستوى القاعدة.

**النتيجة الرئيسية 5: بشكل عام، تتسم مشاركة المرأة في تنفيذ اتفاقيات السلام بكونها أضعف من مشاركتها في مفاوضات السلام. إن الافتقار إلى الإرادة السياسية، والدعم غير الكافي من الحكومة والمانحين والمجتمع الدولي بشكل أعم، مثلت التحديات الرئيسية - حيث أبرزت هذه النقائص الحاجة إلى مواصلة الضغط من أجل مشاركة المرأة على المدى الطويل، أي في العمليات التي تلي توقيع اتفاقية السلام.**

عندما سئلوا عما إذا كان قد تم إشراك النساء في تنفيذ اتفاقيات السلام في بلدانهم (سواء على المستوى الوطني أو المحلي)، أجاب 30% من المشاركين بالنفي: "لا، على الإطلاق". هذا العدد من المشاركين الذين أجابوا بالنفي يمثل أكثر من ضعف عدد الذين اعتقدوا أن النساء لم يتم إدراجهن على الإطلاق في عمليات السلام الرسمية/ غير الرسمية.

النسبة المئوية للمجيبين على مشاركة المرأة بـ "لا على الإطلاق":

كما في حالة مفاوضات السلام، كان التحدي الرئيسي لمشاركة المرأة في تنفيذ اتفاق السلام (أشار له 29 في المائة من المجيبين) هو الطبيعة الحصرية لعملية السلام واتفاقيات السلام، بما في ذلك الفشل في إشراك النساء اللائي يعشن في المناطق النائية أو الريفية؛ كذلك الصور النمطية السلبية التي تحول دون المشاركة الفعالة للمرأة؛ وهيمنة الذكور بشكل عام على مجال السلام والأمن. وشملت التحديات الرئيسية الأخرى الافتقار إلى الإرادة السياسية والدعم من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية (21 في المائة)، والعنف المستمر وانعدام

12 في المئة



عملية السلام الرسمية

13 في المئة



عملية السلام غير الرسمية

30 في المئة



تنفيذ اتفاقية السلام (المستوى الوطني)

30 في المئة



تنفيذ اتفاقية السلام (المستوى المحلي)



الأمن (16 في المائة)، وضعف وصول المرأة إلى دوائر صنع القرار والمشاركة السياسية على نطاق أوسع (7 في المائة)، وشح الموارد (5 في المائة)، وعدم توفر فرص التمويل وبناء القدرات للمرأة على المستوى القاعدي (4 في المائة).

**النتيجة الرئيسية 6: عندما تشارك النساء في تنفيذ اتفاقية السلام، فإنهن يساعدن في ضمان تنفيذ الاتفاقية، خاصةً على المستويات المحلية؛ وكذلك في ضمان أن الاتفاقية تعود بالفائدة على الجميع. في حالة عدم وجود اتفاقات سلام، تعمل النساء على المستوى القاعدي للدعوة إلى السلام ومناصرتها؛ إلى جانب تقديم الإغاثة وتعزيز التنمية**

يلعب المجتمع المدني النسائي، على الصعيدين المحلي والوطني، دورًا رئيسيًا في ضمان وصول فوائد السلام إلى السكان المحليين. وتتطوي أهم مساهماتهم على التالي:

**إنكاء وعي المجتمعات المحلية بمفاوضات السلام واتفاقات السلام (حيثما وجدت) وتعزيز السلام (26 في المائة)**



في سيراليون، ساهمت منظمات المجتمع المدني النسائية في التخفيف من حدة العنف في مرحلة ما بعد النزاع "من خلال البرامج الإذاعية، حيث ظلت تحت الناس باستمرار على السلمية وقبول نتائج الانتخابات التي أعلنتها لجنة الانتخابات الوطنية، وكذلك رسائل السلام في الأغاني والبرامج الترفيهية على الراديو والتلفزيون".  
في جنوب السودان، نظمت النساء برنامجًا "يعمل على [جمع] أشخاص من مختلف مناحي الحياة من خلال عروض متعددة الثقافات باستخدام الرقص [و] الرياضات والألعاب بين العشائر المختلفة [والتي من شأنها] تعزيز التنافس والانسجام الصحيين".

**المناصرة والحملات - بما في ذلك الدعوات إلى زيادة إشراك النساء والفئات المهمشة الأخرى في عمليات السلام (28 في المائة)**



في ليبيا، "اعترضت النساء على العنف وانتشار الأسلحة، ووزعن المنشورات، وشاركن في الاعتصامات، وأصدرن البيانات، واجررن الاتصالات مع الفروع التشريعية والتنفيذية بهدف الضغط عليهم من أجل الامتناع عن جر البلاد إلى الفوضى".

**بناء قدرات النساء على مستوى القاعدة بهدف المشاركة في صنع القرار، وبناء السلام، والاقتصاد (18 في المائة)**



**معالجة عواقب الصراع ودعم التنمية (9 في المائة).**



في بوروندي، "لعبت منظمات المجتمع المدني دوراً محورياً في الحفاظ على السلام المتفاوض عليه. لقد عملوا بجد لإبتداع انعاش اقتصادي خاصة بالنسبة للمقاتلين الذين تم تسريحهم". تساعد المنظمات النسائية النساء على تحقيق التمكين الاقتصادي والاستقلال من خلال المبادرات المدرة للدخل وجمعيات الادخار.

## حل النزاعات على مستوى المجتمع المحلي (6 في المائة)

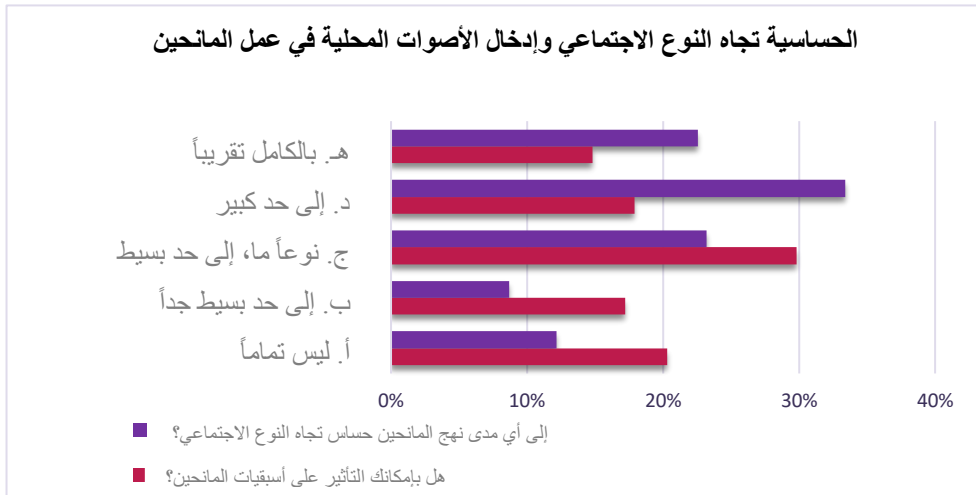
**النتيجة الرئيسية 7: تستبعد برامج المانحين عادةً المجتمعات المحلية، خاصة النساء، من المشاركة في تصميم البرامج**

**وتخطيطها وتنفيذها. يحتاج المانحون إلى التمتع بالشمول والمرونة وأن يقدموا الدعم إلى منظمات حقوق المرأة بأحجامها المختلفة - بما في ذلك المنظمات القاعدية - ودعم المبادرات المتنوعة.**



إن جهود مجتمع المانحين لدعم مبادرات بناء السلام الحساسة للنوع الاجتماعي موضع تقدير. لقد أفاد 23 في المائة من المقيمين على الدراسة الاستقصائية أن مقارنة المانحين كانت حساسة للنوع الاجتماعي "بالكامل تقريباً". ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. على سبيل المثال، سلط أحد المقيمين على الدراسة الاستقصائية الضوء على أنه يجب اعتبار العدالة الجنسانية بوصفها أكثر من مجرد محاسبة جنائية على العنف الجنسي- يجب أن تشمل أيضاً التركيز على الحقيقة وجبر الضرر وضمانات عدم تكرار جميع انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاكات الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

هناك حاجة لقيادة محلية أقوى. أفاد 20 في المائة من المقيمين على الدراسة الاستقصائية أن المجتمع المدني المحلي لم يتسن له التأثير على تصميم برامج المانحين على الإطلاق، وأفاد 17 في المائة بإمكانية ذلك ولكن في حدود ضيقة فقط. ألمح أحد المشاركين في مناقشات مجموعة التركيز في بنغلاديش أن بعض المانحين " لديهم نفس مواقف الحكومات



الاستعمارية السابقة، حيث أنهم يعرفون دائماً ما هو الأفضل بالنسبة لنا. يجب أن يتغير هذا الموقف - يجب أن يقبلوا الخبرة المحلية."